



ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne

Anisl 40 (2006), p. 51-70

Mirvat Aḥmad Al-Sayyid

.‘uṭmānī-al ‘aṣr-l-fī Miṣr fī šurṭa-al Idārat. إدارة الشرطة في مصر في العصر العثماني.

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

9782724711400	<i>Islam and Fraternity: Impact and Prospects of the Abu Dhabi Declaration</i>	Emmanuel Pisani (éd.), Michel Younès (éd.), Alessandro Ferrari (éd.)
9782724710922	<i>Athribis X</i>	Sandra Lippert
9782724710939	<i>Bagawat</i>	Gérard Roquet, Victor Ghica
9782724710960	<i>Le décret de Saïs</i>	Anne-Sophie von Bomhard
9782724710915	<i>Tebtynis VII</i>	Nikos Litinas
9782724711257	<i>Médecine et environnement dans l'Alexandrie médiévale</i>	Jean-Charles Ducène
9782724711295	<i>Guide de l'Égypte prédynastique</i>	Béatrix Midant-Reynes, Yann Tristant
9782724711363	<i>Bulletin archéologique des Écoles françaises à l'étranger (BAEFE)</i>	

إدارة الشرطة في مصر في العصر العثماني

تنوعت اختصاصات الشرطة في مصر في العصر العثماني، واكتسبت أهميتها من خلال الأعمال التي قامت بها في مجال المحافظة على الأمن، فقد حدد قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان العثماني سليمان القانوني (٩٧٤-١٥٦٦ م) لحكم مصر الأدوار التي ينبغي للشرطة القيام بها فأجلتها في توفير الأمان للأهالي وحمايتهم من اللصوص والمسدسين والعمل على منع الجرائم بكافة صورها المختلفة^١.

والذى يقرأ هذا القانون يشعر وكأنه قد صدر خصيصاً لجهاز الشرطة لما احتواه من أوامر خاصة بالنواحي الأمنية في كثير من الأحيان؛ حيث إن المدف منه كان توفير الأمان والراحة للأهالى. وقد كان الهيكل الإداري لجهاز الشرطة في مصر في العصر العثماني مكوناً من مجموعة من الموظفين الذين عملوا بداخله كل حسب دوره ومهامه. وسوف نستعرض ذلك من خلال ما يلى:

.١. أغا الانكشارية

كلمة الأغا كلمة تركية من المصدر أعمق ومعناها التقدم في السن وقد أطلقت في اللغة التركية على الرئيس والقائد^٢. أما عن أغا الانكشارية فكان هو القائد الأعلى لفرقة الانكشارية في مصر. والانكشارية كلمة تركية أيضاً مركبة من مقطعين هما ينى Yeni بمعنى جديد، وچرى Çery بمعنى العسكر^٣، فتصبح الكلمة بهذا الشكل (ينى چرى) بمعنى العسكر الجديد. ونظراً لصعوبة نطق الكاف النونية في اللغة التركية عند المصريين فقد كثُر استخدام هذه الكلمة بهذا الشكل (ينكجرية).

^١ أحمد فؤاد متولى، قانون نامه مصر، ص ٧٢-٧٣.

^٢ أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص ١٧.

أما عن الانكشارية فقد كانت جيشاً من المشاة أنشئ في عهد السلطان العثماني أورخان (1326هـ/1426م) وكان يعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد ترسيخهم وإسلامهم وكان لهم عدة وظائف، منها الحفاظ على الأمان في استانبول^٤. ومن هنا ورثت هذه المهمة إلى أن غزا العثمانيون مصر ١٥١٧هـ/٩٢٣م وأصبحت فرقه الانكشارية من أقوى فرق الجيش العثماني فيها وأصبح من أهم اختصاصاتها أيضاً الحفاظ على الأمن في مصر وألقى على عاتقها مهمة الشرطة وكان يطلق دائمًا عليها جماعة المستحفظان أي الحراس^٥، لذلك غالب على أغاث الانكشارية تسميتها بأغاً مستحفظان، هذا في مصر. أما في استانبول فكانوا يستخدمون دائمًا مصطلح (أغاً الينكجيري)^٦.

وكانت هذه الفرقه أو الجماعة يطلق عليها في العصر العثماني مصطلح وجاق الانكشارية وكلمة وجاق هي من الكلمة التركية أو جاق ومعناها الموقد أو المدخنة^٧، ثم أصبحت تطلق على الطائفة العسكرية، وبالإضافة إلى هذا الأوّل وجاق وجد معها ستة أوّلوجاقات أخرى، هي أوّلوجاق العزب وأوّلوجاق الجملية وأوّلوجاق التفكجية وأوّلوجاق الجراكسه وأوّلوجاق الجاويشية وأوّلوجاق المتفرقة^٨ أما عن أوّلوجاقات الجملية والتفكجية والجراكسه فكانوا يعرفون دائمًا بأوّلوجاقات الاسباھية وبذلك يكون مجموع الأوّلوجاقات العسكرية في مصر سبعة أوّلوجاقات^٩.

أ. التعين

كان أغاث الانكشارية يعين من قبل البشا الذي كان من حقه تعينه وعزله^{١٠} ولم تكن هذه المهمة تسند إلى أغاث الانكشارية في استانبول مثلما ذهب بعض الباحثين إلى ذلك^{١١}. وكان بعضهم يتولى هذه الوظيفة أكثر من مرة مثل على أغاث الانكشارية الذي اشتهر بـ(على أغاث مستحفظان) الذي تولى أغاثويه الانكشارية عام ١٤٩٦هـ/١٦٩٦م ونظرًا لأنه كان يتمتع بشخصية كبيرة فقد امتلأت بطون العديد من المصادر بالحديث عنه فقد اجتمع التجار وطلبو من البشا تعينه مرة ثانية، وما دمنا قد ذكرنا التجار بالتحديد فهذا يؤكد لنا أنه كانت له بصمات في ضبط النشاط الاقتصادي في الأسواق، فكانت أوضاع الأمن مستتبة في أيامه إلى حد كبير، أما بالنسبة للتجار فقد ذهبو إلى البشا وقالوا له: «لا يصلح لأمور البلد إلا على أغاث جابوه غصباً، عملوه أغاثة الانكشارية ثانية مرة...»^{١٢}.

^٤ محمود دياب بك، معجم الألفاظ الخديوية، ص ١٥؛ أحمد السعيد سليمان، ^٨ أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص ١٩٤، ١٩٦.

^٩ محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ١٧.

^{١٠} الملواني، تحفة الأحباب، ص ٢٩٢.

Shaw, *The Financial and Administrative Organization,*

^{١١} عفاف مسعد السيد العبد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر، ص ٦٦.

^{١٢} الدمرداشى، الدرة المصانة، ص ٧٢.

^٦ البكري، اللطائف الربانية، ورقة ١٠.

^٧ كمال شريف، أجيال المباني، ص ٥٩؛ محمد عل الأنسى، الدراري اللامعات،

^٨ ص ٥٧.

. ب.

المهام الأمنية لأغا الانكشارية

كان أغا الانكشارية هو القائد العام لجهاز الشرطة في مصر وقد ترتب على هذا أن أصبحت له السيادة العليا على بقية أفراد هذا الجهاز، وهو يشبه في الوقت الحالى منصب (مدير الأمن).

وكانت وظيفة أغا الانكشارية فعالة إلى حد كبير في عمليات استتابب الأمن في مصر في العصر العثماني: فقد كان بجولاته المستمرة نهاراً أثراً كبيراً في وضع الأسس الهمة التي قام عليها دور جهاز الشرطة في مصر إبان هذه الفترة^{١٣}. كما نجد هذه الوظيفة أيضاً في استانبول حيث كانت مهام أغا الانكشارية في مصر هي نفس مهامه في استانبول^{١٤}.

أما عن اختصاصات أغا الانكشارية فهي على النحو التالي:

الأمن السياسي

لما كان الأمن السياسي هو الذي تقاس من خلاله قوة الدولة وهو الذي يثبت نظم الحكم^{١٥} فقد كان أغا الانكشارية يتدخل بشكل حاسم في الأضطرابات السياسية التي كانت تحدث في بعض الأحيان، وكان يعاونه في ذلك البشا عن طريق إصدار الأوامر التي كان على الأغا تنفيذ ما فيها^{١٦}.

وهناك من أغوات الانكشارية من قام بوظيفة (المباحث) فكان بعضهم يتنكر في أزياء مختلفة وينزل إلى الشوارع حتى يسهل عليه مراقبة أوضاع المجتمع والتحرى عن أي شخص يريد الإيقاع به، وكان منهم على سبيل المثال قائد أغا الذي تولى أغاوية الانكشارية عام ١١٩٨هـ / ١٧٨٣م والذى روى عنه الجبرتى أنه كان يتنكر في أزياء مختلفة ويتجسس على الناس، وكان يتميز هذا الأغا بقوه وشجاعته كبيرتين وكان العامة يخافونه ويعملون له ألف حساب لدرجة أنهم لقبوه بـ(قائد نار) بدلاً من قائد أغا^{١٧}.

الأمن الاقتصادي

من المعروف أن شئون الأمن الاقتصادي من اختصاص المحاسب، ولكننا نلاحظ أنه في العصر العثماني قد لعب أغا الانكشارية دوراً هاماً أيضاً في هذا المجال وكان ذلك يحدث في الفترات التي ضعفت فيها سلطة المحاسب فتقامص الأغا هذا الدور وظهر هذا بصورة واضحة وبصفة خاصة في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. فكان أغا الانكشارية ينزل إلى الأسواق بنفسه ويراقب حركة البيع والشراء ويشرف على التجار. وتذكر بعض المصادر عن على أغا السابق ذكره أنه كان من أكثر أغوات الانكشارية الذين لعبوا دوراً هاماً في هذا المجال وكانت مدة حكم هذا الأغا

^{١٦} الملواني، تحفة الأحباب، ص ٢٦٢-٢٦٣.

^{١٣} أندرية ريمون، القاهرة، ص ٢٠٥-٢٠٦.

^{١٧} الجبرتى، مظهر التقديس، ص ٤٨٣.

^{١٤} عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية، ص ٤٨٣.

^{١٥} محمد قدرى سعيد، الأمن، ص ٦٩.

تقع بين نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، وهي الفترة التي ضعفت فيها شخصية المحتسب وارتفعت فيها شخصية أغا الانكشارية وفي حديثنا عن على أغا هذا نلاحظ أنه «نزل بنفسه إلى الأسواق وجاب من بولاق أردب قمح، غربله وطحنه، وعمل معدله بالفضة البيضاء والجندل النحاس» وقال أيضاً على أغا عن نفسه «وكل من تعاطى الميزان والكيل تحت حكمي».^{١٨}

وتسهيلاً لحركة التجارة فقد اهتم على أغا أيضاً بتوسيعة الشوارع وإزالة ما بها منأتربة، وذلك لكي يتسعى للناس ممارسة حركة البيع والشراء بسهولة دون عقبات.^{١٩}

الأمن الاجتماعي

وفي نطاق ما يتعلق بالأمن الاجتماعي لعب الأغوات دوراً كبيراً في تهيئة المناخ المناسب للأهالي لكي يعيشوا حياة آمنة ومستقرة وبعيدة عن الأضطرابات. لقد كان الأغوات يتذمرون باستمرار لإبطال الخمامير والبوظ والخواطي. ففي حديثنا عن شخصية على أغا يتبين لنا أن أوضاع الأمن الاجتماعية كانت مستتبة إلى حد كبير، فعندما تولى على أغا أغاوية الانكشارية وضع لنفسه شروطاً تبلور لها سياسته التي اتبעה بعد ذلك: فيذكر الدمرداشى عنه قوله عن نفسه «...وأنا أفعل ما يرضى الله... وأبطل الخمامير والبوظ والخواطي... ولم أقبل رشوة من أحد».^{٢٠}

وعندما كان يصدر الباشا أمراً بمنع شرب الدخان أو إبطال أي نوع من أنواع المحرمات كان المنفذ الأول له هو أغا الانكشارية، فكان ينزل إلى الشوارع بنفسه ومعه المنادى ينادي على الناس بتنفيذ ما أمر به البasha.^{٢١}

يتبيّن لنا أن شخصية على أغا كانت خير مثال لتوضيح الدور الذي لعبته الشرطة في مصر في العصر العثماني بصفة عامة، والقرن السابع عشر (أواخر القرن) بصفة خاصة فقد تحدثت عنه المصادر بصورة جعلت من يقرأها يشعر بقوة جهاز الشرطة إبان هذه الفترة فقد ذكر عنه الدمرداشى قوله عن نفسه (على أغا): «إِذَا نَزَلَ بِمُوكَبِي لَمْ أَحْدِ يَقْفِي قدامي، وأركب خلفي سبعة جاويشية من كل أوجاق جاويش، مع الملازمين والقابجية والوالى وأوضاباشى البوابة وأمين الاحتساب...». وقال الجبرتى عنه: «وَرَكَبَ ثَالِثَ يَوْمٍ مِّنْ شَهْرِ تَارِيْخِهِ (شوال) سَنَةَ أَرْبِيعَ عَشَرَةَ وَمَائَةَ وَأَلْفَ (١٧٠٢م) وَعَلَى رَأْسِهِ الْعَامَةِ الْدِيَوَانِيَّةِ الْمُعْرُوفَةِ بِالْبَيْرَشَانِ^{٢٣} وَأَمَامَهُ الْقَابِجِيَّةُ وَالْمَلَازِمُونُ وَالْوَالِيُّ وَأَمِينُ الْاحْتِسَابِ وَأَوْدَهُ بِالْبَوَابَةِ بِطَائِفَتِهِ وَالسَّبْعَةِ جَاوِيشَيَّةِ خَلْفَهُ وَنَائِبِ الْقَاضِيِّ فِي مَقْدِمَتِهِ وَكِيسِ جَوْحِ مَلْوَءِ عَكَاكِيْزِ شَومِ عَلَى كَتْفَ قَوَاسِ... وَلَمْ يَقْفِي أَحَدٌ فِي طَرِيقِهِ سَوَاءَ كَانَ خِيَالًا أَوْ حَمَارًا أَوْ قَرَابَا إِلَّا وَيَخْشَاهُ حَتَّى النِّسَاءَ فِي الْبَيْوَتِ وَهُوَ فَائِتٌ لَمْ تُسْتَطِعْ اِمْرَأَةٌ أَنْ تَطْلُبْ مِنْ طَاقَةِ، وَاتَّفَقَ أَنْ إِسْمَاعِيلَ بْكَ الدَّفْتَرَدَارَ صَادِفَهُ بِالصَّلِيْبَةِ فَلِمَا رَأَى الْمَقْدَمَ دَخَلَ دربَ الْمَيْضَةِ حَتَّى مَرَ

^{١٨} الدمرداشى، الدرة المصنعة، ص ٦٦؛ الجبرتى، عجائب الآثار، ج ١، ^{٢٢} الدمرداشى، الدرة المصنعة، ص ٦٥-٦٦.

^{١٩} ص ١٨٤.

^{٢٠} البيرشان: في الفارسية «بیرشان» ومعناها المشتت المتاثر، وهو نوع من العامة. انظر: - أحمد السعيد سليمان، تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتى،

^{٢١} آندريله ريمون، القاهرة، ص ٢٠٥.

^{٢٢} الدمرداشى، الدرة المصنعة، ص ٦٥-٦٦.

^{٢٣} الدمرداشى، الدرة المصنعة، ص ٢٣٨-٢٣٩.

الأغا فقيل له أنت سنجق ودفتردار، وكيف أنك تذهب عن طريقه فقال كذا كتبنا على أنفسنا حتى يعتبر خلافنا...»^{٢٤}. فالواضح من هذين النصين أن شخصية على أغا كانت الشخصية القادرة على الإمساك بزمام الأمور والقدرة على التحكم والسيطرة، حتى لقد قال عنه الملوانى: «وهو رجل جبار سلك فى الناس مسلك الحاكم بأمر الله العبيدى، بل الحجاج بن يوسف...»^{٢٥}. وكان لأغا الانكشارية نائب له ويساعده في كثير من الأعمال وكان يعرف أيضاً بكتخدا الوقت، كما كان لهتابع يقوم بقراءة الأوامر التي يريد إبلاغها للناس كان يعرف بـ(المشاعل) (حمله المشاعل وهي القناديل)^{٢٦}، كما عمل معه أيضاً جماعة من القابجية^{٢٧}.

وقد تضاءلت وأضحمحت وظيفة أغا الانكشارية في القرن الثامن عشر ويرجع ذلك إلى الاضطرابات السياسية وخاصة تلك التي كانت تحدث بين زعماء المماليك. ففي معرض حديث الجبرتي عن تدهور أحوال البلاد أثناء حكم مراد بك وإبراهيم بك ذكر: أن اللصوص قد انتشروا في البلاد ولم يستطع الأغا صدتهم فيذكر قوله «... واشتد الكرب وضاق خناق الناس وتعطلت أسبابهم ووقع الصياح في أطراف الحارات من الحرامية والسراق والمناسر نهاراً، والأغا والوالى والمحتسب مقيمون بالقلعة لا يجيئون على النزول منها إلى المدينة...»^{٢٩}.

وأصبح الأغا في القرن الثامن عشر يتلقى الرشوة من التجار والحرفيين، لكي يتغاضى عن التزامهم بالأسعار، والأدهى من ذلك أنه في بعض الأحيان لم يكن ينفذ أوامر البasha التي كان يصدرها للنظر في أحد الأمور^{٣٠}.

ج. المرتبات

لم يتم العثور على ما يؤكد أن أغا الانكشارية كان له مرتب نقدى منتظم من الخزانة، وإنما كان يتلقى مرتبًا عينياً، وهو ما يعرف بـ(الجرأة والعليق) وكان يقدر بـ ٤٠ أرديباً من الغلال (الشعير والقمح) سنويًا^{٣١}. وكان من حقه أيضًا فرض إتاوات على كل رجال العسكرية ورجال الشرطة، باعتباره القائد العام عليهم^{٣٢}.

^{٢٤} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ١٦٤-١٦٥.

^{٢٥} الملوانى، تحفة الأحباب، ص ٢٨٨-٢٨٩.

^{٢٦} الدمرداشى، الدرة المصانة، ص ١٩٩-٢٠٠؛ نيفين محمد محمود، وثائق طائفة

مستحفظان، ص ٢٩.

^{٢٧} إبراهيم الفحام، الشرطة في العصر العثماني، ص ٧١.

^{٢٨} دار الواثق القومية، محكمة القسمة العربية، س ٧١، ص ١٦٨، م ٣٠٠.

^{٢٩} والقابجى: كلمة تركية معناها الحراس أو البواب. انظر: - أحمد السعيد

سلیمان، تأصیل ماورد في تاريخ الجبرتي، ص ١٦٢.

^{٢٩} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ١٦٧.

^{٣٠} عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى في مصر في القرن الثامن عشر، ص ٢٣٦.

^{٣١} ليلى عبد الطيف أحد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٢٣٠؛ عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ص ٢٠٦.

^{٣٢} استيف، النظام المالى والإدارى، ص ١١٨.

الصوباشي

٢

كلمة الصوباشي في الأصل كلمة تركية مكونة من مقطعين هما (صو) بمعنى الماء، و (باش) بمعنى رئيس.^{٣٣} وكانت تكتب بالسين أيضاً (الصوباشي) فإذا ما حاولنا تفسيرها أيضاً من الناحية اللغوية فتكون مركبة من مقطعين هما (سو) بالتركية القديمة معناها الجيش و(باش) بالمعنى السابق فيكون معناها اللغوی رئيس العسكر.^{٣٤} . سواء كانت تكتب بالسين أو بالصاد فإن معناهما كان واحداً. ومن خلال البحث في وثائق العصر العثماني تبين لنا أن المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة كان يقصد بها رئيس جهاز الشرطة (وهي تشبه وظيفة الحكmdار حالياً) وقد ذكر بعض الباحثين أن هذا اللقب كان لقباً حربياً قد يم و كان من أشهر الألقاب الحربية والشرطية في الدولة العثمانية. وقد استعمل هذا اللقب في آسيا الصغرى منذ أيام السلاجقة، وكانت لهم امتيازات وأيضاً اقطاعات خاصة بهم فهو إذن يعتبر لقباً يستعمل للدلالة على رتبة عسكرية.^{٣٥}

وقد وجد لقبان آخران هما الوالي والزعيم والمقصود بهما الصوباشي أيضاً. أى أن الثلاث كلمات هي متادفات، وقد اختلط الأمر عند بعض الباحثين ذكر بعضهم أن الزعيم كان شخصية مختلفة تماماً عن الوالي (والى الشرطة).^{٣٦} . ولكن الذي يؤكد لنا أن هذه الألقاب الثلاثة هي ألقاب متادفة لبعضها البعض ما يلى:

أولاً: في أجوبة حسين أفندي الروزنامجي^{٣٧} على أسئلة علماء الحملة الفرنسية عندما سئل عن زعيم مصر فكانت إجابته أنه: «هو الوالي الذي يتبصر في القاهرة، وخدمته إزالة الخواطى وهم النساء الفاحشات...» فهذا دليل يؤكد لنا أن الزعيم هو الوالي نفسه.^{٣٨}

ثانياً: أوردت محكمة مصر القديمة في إحدى وثائقها حادث هجوم بعض اللصوص على الأهالى بنفس المنطقة «فقام الأمير محمد بن عبد الله... زعيم مصر القديمة بإبلاغ القاضى بهذه الحادثة...» وأوردت نفس الوثيقة أيضاً في نهايتها وبعد ما قصّ هذا الزعيم الحادثة على القاضى عبارة «فأدركهم (أى اللصوص) الصوباشى المرقوم (أى الأمير محمد بن عبد الله)»^{٣٩} مما يؤكد لنا أيضاً أن الزعيم هو نفسه الصوباشي. وفي بعض الأحيان كان يذكر لفظ الزعيم وبجانبه لفظ الصوباشي في نفس الوقت مثل الأمير حيدر الذى كان يعرف بأنه «زعيم مصر المحامية والصوباشى»^{٤٠} وكان ذلك عام ١٦٩٣/١١٠٥ م.

^{٣٣} شمس الدين سامي، قاموس تركى، ج ١، ص ٣٨٥؛ ج ٢، ص ٢٦٥؛ عبد الحميد يونس وآخرون، دائرة على الأنسى، الدرارى اللامعات، ص ٣٩٩.

^{٣٤} عبد الوهاب بكر، الضبط الاجتماعى، ص ٥٢.

^{٣٥} وقد ذكر لي أ. د. أحمد فؤاد متولى في مقابلة كانت معه حول الجندر التاريجية القديمة لكنه الصوباشي فذكر: أنه في بداية الدولة العثمانية وفي فترة حسین أفندي الروزنامجي كان كاتبًا في روزنامة مصر قبل مجيء الفرنسيين إليها ثم رقى في عدة وظائف بعد ذلك. لمزيد من التفاصيل انظر: - محمد نور فرات، التاريخ الاجتماعى، ص ٣٥٠.

^{٣٦} محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٢.

^{٣٧} محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ٤٤، ١١٩.

^{٣٨} عماد عبد السلام رءوف، الموصل في العهد العثماني، ص ٢٥٤-٢٥٥؛ محكمة الصالح، س ٣٢٣، ص ١٤٠، م ٤٦٥.

^{٣٩} يعقوب سركيس، مباحث عراقية، ص ٢٣٣.

إذن النتيجة التي نتوصل إليها الآن هي أن مصطلحات الصوباشي والزعيم والوالى متراادات، ويقصد بها رئيس جهاز الشرطة كما ذكرنا، وكان المصطلح الأكثر شيوعا بلغة الوثائق هو مصطلح الصوباشي في حين كان استخدام مصطلحى الزعيم والوالى قليلا بالنسبة للمصطلح السالف ذكره، وهذا فقد آثرنا استخدام مصطلح الصوباشي في هذا البحث. بالإضافة إلى ذلك فقد ظل مصطلح (صاحب الشرطة) معروفاً ومتداولاً لدى البعض، وقد كان هذا المصطلح شائعاً منذ العصور الإسلامية الأولى، وفي العصر العثماني عرف الصوباشي بهذا المصطلح أيضا^{٤١}. وفي بعض الأحيان كان يجمع مصطلحا الصوباشي وصاحب الشرطة في وقت واحد، فكان يعرف بأنه «صاحب الشرطة الصوباشي»^{٤٢}، بالإضافة إلى ذلك فقد عرف أيضاً بأنه «حاكم الشرطة»^{٤٣} كما عرف الصوباشي بأنه «حاكم السياسة»^{٤٤} أو «الحاكم السياسي»^{٤٥}. ولكن في الحقيقة أن هذا المصطلح لم يكن مقصوراً على الصوباشي فقط حيث إنه قد استخدم لبعض الأفراد الذين كانوا يعملون داخل الجهاز الإداري أيضا^{٤٦}. فهذا المصطلح مصطلح عام ولم تكن هناك وظيفة بعينها اقتصرت عليه. وكانت اختصاصات الصوباشي في الولايات الأخرى التابعة للدولة العثمانية هي نفس اختصاصاته التي كان يقوم بها في مصر^{٤٧}.

أ. مراسيم تعين الصوباشي

ذكر بعض المؤرخين أن أغا الانكشارية هو الذي كان يعين الصوباشي^{٤٨} ولكننا نرى في الحقيقة أن هذه المهمة قد أُسندة إلى الباشا ومثلكما كان هو المسئول عن تعينه فقد كان هو المسئول أيضاً عن عزله^{٤٩}. ومن الجدير بالذكر أن تعين الصوباشية كان لا يتم إلا بعد الديوان وحضور الشخصيات الكبرى فيه، ومن ثم كان الباشا يقوم باليباس الصوباشي المعين قفطاناً وكان هذا هو النظام المتبع في مراسيم التعيين في ذلك الوقت^{٥٠}. أما عن تدرج المناصب الشرطية فقد كان موجوداً في العصر العثماني، فقد وجد بعض الصوباشية الذين أصبحوا أغوات انكشارية وكان ذلك متوقفاً بلا شك على الباشا ورغبته في ذلك^{٥١}.

^{٤١} محكمة الباب العالي، س. ١٣٦، ٢٠٣، ص ١٠١٥ م؛ المارديني، الشجرة العثمانية، ص ٢٣٣-٢٣٤.

^{٤٨} أندريله ريمون، فضول من التاريخ الاجتماعي، ص ٣٤.

^{٤٩} محكمة الباب العالي، س. ٩٠ مكرر، ص ١٠٦، م ٥٠٤.

^{٤٣} أحمد شلبي عبد الغنى، أوضح الاشارات، ص ١٦٦-١٦٥.

^{٤٤} محكمة الباب العالي، س. ٨٦، ١١٩، م ٧٧٧.

^{٤٥} محكمة رشيد، س. ٢٩، ص ١٤٠ م، م ٥١٥.

^{٤٦} محكمة البحيرة، س. ٢٧، ٣٩٥ م، الدشت، محفظة ١٢٥، ص ١٢٨.

^{٤٧} محكمة المحلاة الكبرى، س. ٣٥، ص ١٠٨ م، م ١٢٣.

ب. المهام الأمنية للصوباشي

كان الصوباشي يمثل الأداة الحقيقة والفعالة في جهاز الشرطة، فلقد كان بحكم وظيفته وطبيعة عمله أكثر احتكاكاً بالمجتمع من أي شخص آخر من أفراد هذا الجهاز.

أما عن القاهرة العاصمة وضواحيها فقد تولأها ثلاثة من الصوباشية هم صوباشي القاهرة وصوباشي بولاق وصوباشي مصر القديمة. وكان لصوباشي القاهرة مرتبة أعلى ومتزلة أكبر فلذلك كان يطلق عليه دائمًا «الصوباشي الكبير بالقاهرة المحروسة»^{٥٢}. وفي بعض الأحيان كان من الممكن لصوباشي واحد أن يجمع بين بولاق ومصر القديمة مثل الأمير سليمان الذي كان صوباشي هاتين المنطقتين^{٥٣}، وكان ذلك لا يحدث إلا لشخص لديه القدرة والمهارة الفائقة على السيطرة والتحكم، وكان ذلك بلا شك يجتمع في هذا الصوباشي الذي كان يتمتع بشخصية فريدة من نوعها.

وكانت المهام الأمنية للصوباشي تمثل في:^{٥٤}

١. التحرى عن النصوص وقطع الطريق والقبض عليهم.^{٥٥}
٢. تثبيت أساس الأمن الاقتصادي.^{٥٦}
٣. المباحث.^{٥٧}
٤. المحافظة على الآداب العامة.^{٥٨}
٥. إطفاء الحرائق.^{٥٩}
٦. إشعال القناديل.^{٦٠}
٧. الحفاظ على المرافق العامة.^{٦١}
٨. فحص المقتولين والمتضررين.^{٦٢}
٩. تنفيذ الأحكام.^{٦٣}
١٠. القضاء على المتمردين ومثيري الفتن.^{٦٤}

^{٥٩} الملواني، تحفة الأحباب، ص ٢٦٤؛ الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ٦١٥.

^{٥٢} محكمة مصر القديمة، س ٨٦، ص ٥، م ٢٨.

^{٥٣} محكمة مصر القديمة، س ١٠٢، ص ٦٠٧، م ١٥٨٧.

^{٥٤} إدوارد وليم لайн، عادات المصريين المحدثين، ص ١٢٦-١٢٧.

^{٤٤} لمزيد من التفاصيل حول هذه المهام انظر: - مرفت أحمد السيد، الشرطة في

^{٦٠} ابن إيساس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٢٨٥؛ محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٢.

^{٤١} ابن إيساس، بدائع الزهور، ص ٢٦، م ١٤.

^{٦٢} محكمة رشيد، س ٢٣، م ٢٤٥، ص ٨٥٨؛ محكمة ميت غمر، س ١، ص ٣، م ٣٧٥؛ محكمة بولاق، س ٤٨، ص ٢٠٩، م ٦٥٥؛ س ٥٣، ص ٣٧٥، م ١١٠٠.

^{٤٥} محكمة بولاق، ص ٢٢، م ١٣، ص ٢١، وثيقتان باللغة التركية؛ محكمة بولاق،

^{٦٣} الدشت، محفظة ٢١٢، ص ٥٧٢، م ١٥١٤؛ محكمة الإسكندرية، س ٥٠، بدایة السجل، وثيقة باللغة التركية؛ ابن إيساس، بدائع الزهور، ص ١٦١، م ٣٨٥.

^{٤٦} الدشت، محفظة ٢١٢، ص ٥٧٢، م ١٥١٤.

^{٦٤} البكري، المنح الرحمانية، ورقة ١٥٧؛ الدمرداشى، الدرة المصانة، ص ١٦٣.

^{٤٧} الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٦٠.

^{٦٥} محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٢.

^{٤٨} محمد شفيق غربال، الدرة المصانة، ص ١٦٩.

ونلاحظ مما سبق أن الصوباشي قد لعب دوراً كبيراً في مجال المحافظة على الأمن، وكان ذلك هو طبيعة عمله المحددة له. فمنذ العصور السابقة كانت مهمته تكمن في العمل على ضبط أحوال البلاد وقت السلم والحرب أيضاً، وكان قد يما يتم اختياره من فرسان القبوقولي.^{٦٥}

مركز الصوباشي

ج.

كان لكل صوباشي بيت خاص به وبابه أيضاً عرفت بـ(باب الصوباشي)^{٦٦} أو (باب الشرطة) كما أطلقت عليه المصادر^{٦٧} وذلك لكي يباشر من خلالها مهامه الشرطية. أما في القاهرة العاصمة فقد وجد ثلاثة بيوت، بيت لصوباشي بولاق^{٦٨} وأخر لصوباشي مصر القديمة^{٦٩} وثالث لصوباشي القاهرة^{٧٠}. وكان يوجد بجانب كل بيت أيضاً باباً للصوباشي الخاص به، ونظراً لما كان للصوباشي الأخير من أهمية كبيرة ومكانة بالغة فقد كان يطلق على بيته دائمًا (متزل الولاة)^{٧١}، أي أنه كان مركزاً رئيساً لباقي الصوباشية الآخرين، وكان متزلاً في نفس الوقت يدار للشرطة وكان يقع بالقرب من باب زويلة^{٧٢} عند سوق كبير يسمى سوق القوافين، وكان يوجد عند بيته عدد كبير من رجاله معظمهم من أوجاق الانكشارية وذلك من أجل حراسته^{٧٣} فكان بيته هذا يعده بمثابة مركز لجتماع قواته هناك وهو ما يمكن أن نسميه في الوقت الحاضر بـ(قوات أمن القاهرة)، وكان يوجد عند بيته أيضاً دكة كانت تعرف دائمًا بـ(دكة الوالي)^{٧٤} أي الصوباشي.

مرتبات الصوباشي

د.

كان الصوباشي يتقاضى مرتبًا نقدياً من الخزانة يعادل ١٠٠٠٠٠ فضة وكان ذلك نظير قيامه بمهمة جرف وتطهير الخليج الناصري كل سنة^{٧٥}. وكان هذا المرتب لصوباشي القاهرة فقط، فلم يرد ذكر لمرتبات باقي الصوباشية في جميع أقاليم مصر. وبالإضافة إلى ذلك كان الصوباشي يتقاضى مرتبًا عينياً أيضاً (الجرأة والعليق) وكان هذا المرتب يعادل ٢٨٨ أرداً (من القمع والشعيর) وكان هذا المرتب لصوباشي القاهرة أيضاً فقط.^{٧٦} ومنذ ولادة عبد الله باشا الكبرى

^{٦٠} محكمة الباب العالى، س٢، ٧٢، ص ٣٢٩، ١١٦٧م.

^{٦١} الصواحي، ترجم الصواعق، ص ٧٨.

^{٦٢} باب زويلة هو أحد أبواب القاهرة وترجع نشأته إلى زمن الدولة الفاطمية وبصفة خاصة في عهد العزيز بالله. انظر: - جومار، وصف مدينة القاهرة، ص ٣٨٨.

^{٦٣} ابن إيس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٤٨٧.

^{٦٤} ابن إيس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٣٠١.

^{٦٥} محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٢.

^{٦٦} ليل عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٢٣٤.

Oğlu, Osmani tarihi, S318.

٦٥

القبوقولي: كانت تطلق على الحرس السلطانى وعلى الانكشارية. انظر:

- أحد السعيد سليمان، تأصيل ماورد في تاريخ الجبرى، ص ١٦٥.

^{٦٦} الدشت، مخطوطة ١٢٢، ص ١١، م ٢ وفي بعض الأحيان كان يطلق على بابه

الصوباشي (باب الصوباشي) أيضًا. انظر: - محكمة الصالحة التجمية،

ص ٤٨، ص ٤٤، ١٢٨م.

^{٦٧} الملوانى، تحفة الأحباب، ص ٢٩٦، ٢٩٥، ٣٠٠.

^{٦٨} محكمة بولاق، س٢٥، ٣١٥، ص ١٢٩٣؛ س٢٧، ١٦١، ص ٧٢٢م.

^{٦٩} س٢٨، ص ٢٨، م ١.

^{٦٩} محكمة مصر القديمة، س٨٩، ص ٧٣، ٣٣٦م.

أصبح للصوباشي مرتب ثابت من الخزانة وكان من أهم المصادر الرسمية لدخل الصوباشي هو دخله الخاص بمقاطعة الدَّرْك حيث كان يرد إليه منها نصيب لا بأس به.^{٧٧}

وقد أوضحت وثائق محكمة رشيد بصفة خاصة تخصيص مبلغ قدره ٣٣٣ فضة له، وكان ذلك يحدث عندما يتوفى أحد الأشخاص دون وريث أو يعثر على أشياء لا يعلم لها صاحب، وكانت تباع هذه الأشياء على يد سمسارة الشفر وكان جزء كبير من هذه المبالغ يقسم بين عدد كبير من الطوائف الأخرى وبين الصوباشي، وكانت حصته الدائمة هو المبلغ المذكور.^{٧٨} ولكن لم يتبيّن لنا عما إذا كان هذا المبلغ يخص جميع صوباشية مصر أم لا؟ فهذا الدخل لم نعثر على مثيله في وثائق المحاكم في المناطق الأخرى.

رجال الصوباشي . هـ

ولم يكن الصوباشي يقوم بوظيفته الشرطية بمفرده بل التف حوله الكثير من الأتباع والمساعدين كان منهم الضباط (المقدمون والنقباء والملازمون) بالإضافة إلى الجنود الذين كانوا يتذرون دائمًا عن بيته، وقد أطلقت عليهم وثائق المحاكم الشرعية عبارة (رجال الصوباشي) وقد عرف هؤلاء الرجال بعدة مسميات أخرى منها (طائفة الصوباشي)^{٧٩} و(أعوان الصوباشي)^{٨٠} و(جماعة الصوباشي)^{٨١} و(أتباع الصوباشي)^{٨٢} وأخيراً كانوا يعرفون بـ(رسل صاحب الشرطة).^{٨٣} وكانت وظيفة هؤلاء الرجال تكمن في مساعدة الصوباشي في أداء عمله مثل القبض على المجرمين واللصوص وشاربي الخمر، وكان بعض هؤلاء الرجال يصطحبهم الصوباشي معه أيّما سار حتى إذا صادف ذلك وقوع بعض الجرائم كان الصوباشي يترك بعضاً منهم هناك ويذهب إلى القاضي ليخبره بذلك حتى لا يعطي فرصة للعابين والمفسدين للهروب. ففي أثناء مرور صوباشي شعر رشيد الزيني مقدم بالشعر هو وأتباعه في عام ١٤٠٦هـ / ١٩٠٤م رأى رجلاً مختلياً بأمرأة أجنبية فترك هناك «بعض أتباعه خيفه فراره»^{٨٤}، ثم ذهب وتوجه إلى القاضي ليعلمه بما وقع. وفي أحيان أخرى كان يرسل الصوباشي رجاله إلى أماكن وقوع الحوادث عندما يسمع بوقوع جريمة ما، فقد أوردت محكمة مصر القديمة قيام أحد الأشخاص بالتعدى على زوجته بخطفه فلم يسمع الصوباشي صياح الناس فأرسل جماعته ليكشفوا له عن سبب ذلك.^{٨٥} وقد تحدثت وثائق المحاكم الشرعية عن هؤلاء الرجال وكان منهم على سبيل المثال الكتّخدا الدوادار والعسس والقواسة.^{٨٦}

^{٧٧} عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني في مصر في القرن الثامن عشر، ص ٣٠ . محكمة الباب العالي، س ٨٢، ص ١٠٧، م ٥٥٠؛ محكمة رشيد، س ٣٠، ص ١٨٦، م ٢٠٠٣، س ٣٣، ص ٢٠٥، م ٧٣٠؛ س ٢٩، ص ١٨٦، م ٦٨٧.

^{٧٨} محكمة رشيد، س ٢٨، ص ٣٢، م ٩٩، س ٣٠، ص ٥٣٦، م ١٩٧٣، ص ٥٠٤ . م ١٨٨٤ مكرر؛ س ٣١، ص ٣٤، م ١٠٠، ص ١١١، س ٣٣، ص ٣٨، م ٣٨٩؛ محكمة رشيد، س ٣٠، ص ٥٦٠، م ٢٠٠٣، ص ٢١٢، م ٧٥٨، ص ٢٥٢، م ٨٧٨، ص ٢٧٧، م ٩٤٨، ص ٢٨٥ .

^{٧٩} محكمة مصر القديمة، س ١٠٤، ص ٤٧٢، م ١٩٠٣، ص ٣٤، م ١٩٠٤ . محكمة بولاق، س ٤٧، ص ٧، م ١٣؛ محكمة باب الشعرية، س ٥٩٧، ص ٢٨٥، م ٨٣١ .

^{٨٠} محكمة بولاق، س ٤٧، ص ٧، م ١٣؛ محكمة باب الشعرية، س ٥٩٧، ص ٢٨٥، م ٨٣١ . محكمة مصر القديمة، س ٣٠، ص ٥٦٠، م ٢٠٠٣ .

^{٨١} محكمة بولاق، س ٤٧، ص ٧، م ١٣؛ محكمة باب الشعرية، س ٥٩٧، ص ٢٨٥، م ٨٣١ . محكمة بولاق، س ٧٧٤، الدشت، محفظة ١١٧، ص ٩١٥، م ١ .

مقدمو الْدَرَك

أ. كيفية تعينهم

ذكر بعض الباحثين أن مهمة تعين مقدمي الْدَرَك كانت تسند إلى الحاكم الشرعي (القاضي)^{٨٧} ولكن في الحقيقة وبعد الاطلاع على عدد كبير من الوثائق تبين لنا أن هذه المهمة كانت تسند إلى الصوباشي (أو أحد أعوانه) فهو الذي كان يعينهم ويعزلهم، وقد أكدت الوثائق ذهاب الصوباشي أو أحد أعوانه إلى القاضي ومعه مقدم أو مقدمي الْدَرَك الذي يرغب في تعينه أو تعينهم مما يؤكّد لنا أن الصوباشي كان قد عين هؤلاء بالفعل قبل ذهابه إلى القاضي، فوظيفة القاضي هنا هي كتابة حجة لمقدمي الْدَرَك بالمناطق الواقعة في دركهم، ولكلّ تعطى هذه الحجة لهم الصبغة الشرعية.^{٨٨} فقد أوردت محكمة مصر القديمة ذهاب الصوباشي إلى القاضي في المحكمة ومعه مقدم الْدَرَك الذي كان قد عينه بالفعل فذكرت الوثيقة «بين يدي الحاكم الشرعي الخنفي حضر فخر الأماجد والأعيان عمدة ذوى المناصب والشأن الأمير محمود زعيم (صوباشي) مصر القديمة حالاً وصحبته المقدم خليفة بن المرحوم سلامة السويفي بالوجه القبلي وسأل المقدم خلفية المذكور ورغم أن يكون صاحب الْدَرَك بخط حمام جمدار بمصر القديمة على حكم حدوده السابقة...»^{٨٩}.

وكان لكل منطقة مقدم درك يتولى أمرها وشئونها في كافة أنحاء البلاد سواء في العاصمة أو المدن أو الأقاليم، وإن كانت العاصمة قد تمتّعت بصفة خاصة بوجود عدد كبير من مقدمي الْدَرَك في بعض الأحيان لمنطقة واحدة^{٩٠}، وبصفة خاصة في منطقة مصر القديمة، وكان ذلك راجعاً لما كان للعاصمة من أهمية باعتبارها مركز الحكم والإدارة ولما كان للمنطقة السالفة ذكرها من أهمية أيضاً باعتبارها ميناء ذات أهمية تجارية واستراتيجية كبيرة ففي عام ١٥٥١ هـ / ١٩٥٨ م توّلى درك مصر القديمة ثلاثة من المقدمين في وقت واحد وتعهدوا أمام الصوباشي بحفظ الْدَرَك وحمايته من الخارجين والعابرين^{٩١}.

وفي أحيان أخرى كان من الممكن لشخص واحد أيضاً أن يتعهد بدرك عدة مناطق في وقت واحد إذا كان مؤهلاً لذلك، ومثال ذلك المقدم سلامة بن بدير المنوف الذي كان مقدماً ببولاق وخط الجياعانية وخط شون الخطب وقنطرة الليمون بباب البحر وذلك عام ١٦٦١ هـ / ١٠٧٢ م.^{٩٢}

^{٨٧} م، ٣٦٤، ص ١١٦، ١١٣، م، ٣١٣، ص ٢٥٣، م، ٦٧٢، س، ١٠٤، ص ١١٠، م، ٢٦٩؛ محكمة بولاق، س، ٥٠، ص ٥٤٤، م، ١٢٤٩؛ الدشت، محفوظة، ١٢٤، ص ٢٢٥.

^{٨٨} محكمة مصر القديمة، س، ١٠١، ص ١٣٤، م، ٣٦٤.

^{٨٩} محكمة الباب العالي، س، ٩٤، ص ٢٢٧، م، ١٠٣٢.

^{٩٠} محكمة مصر القديمة، س، ٨٨، ص ٨٣، م، ٤٦٤.

^{٩١} محكمة مصر القديمة، س، ٩٨، ص ٣٧٤، م، ٥٤٤، م، ١٣٤.

^{٩٢} محكمة بولاق، س، ٥٠، ص ١٠١، م، ١٣٥٣، م، ٦٣٥٣.

ص ٣٨٨، م، ٣٨٨؛ محكمة الصالحة النجمية، س، ٤٨٠، ص ٤٥٤، م، ١٢٢٣؛ الدشت، محفوظة ١٢٤، ص ٢٢٥، م، ٤. ولمزيد من التفاصيل عن رجال الصوباشي انظر: - مرفت أحد السيد، الشرطة في مصر في القرن السابع عشر، ص ٢٨، ٣٣.

^{٩٣} خالد حامد أبو الروس، مدينة مصر القديمة في القرن السابع عشر الميلادي، ص ٦٣.

ب. المهام الأمنية لمقدمي الدرك

كانت الوظيفة الأساسية لمقدمي الدرك هي حفظ وحراسة الأماكن الواقعة في أدراكم وحمايتها من اللصوص والغابين والحفاظ على الأخلاق العامة داخل المجتمع وكان ذلك على مدار اليوم، فكانت الأوامر تصدر دائمًا إليهم بأن يكونوا في حالة يقظة تامة وأن يقوموا بعملهم ليلاً ونهاراً صباحاً ومساءً.^{٩٣}

ومن الجدير بالذكر أن نظام الأمن الخاص بالشرطة في مصر في العصر العثماني كان مختلفاً عما هو عليه الآن، ففي الوقت الحاضر يعتبر الأمن من اختصاص رجال الشرطة وحدهم وهم مكلفوون بالحفاظ على أرواح الناس دون دفع مقابل، ولكن في الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها كان نظام الأمن مسؤولية مشتركة بين الأهالي ومقدمي الدرك، فقد كان التجار والأهالي يدفعون رسوماً مستمرة لمقدمي الدرك وذلك مقابل حمايتهم وحماية ممتلكاتهم، فعند حدوث إحدى السرقات كان على مقدم درك المنطقة التابعة له أن يحضر السارق وإن لم يستطع كان عليه تعويض المسروق بنفس الشيء الذي سرق أو بدفع قيمته.^{٩٤}

ومما يدل على أهمية الدور الذي كان يلعبه مقدمو الدرك إبان هذه الفترة أنه عندما كان يحدث تقصير منهم في أداء عملهم كانت الأوامر تصدر لهم دائمًا من الجهات العليا لكي يتبعوها إلى عملهم وإلا ستكون النتائج وخيمة والعواقب مريرة. ففي عام ١٤٠١هـ / ١٦٠٤ حدث بغير رشيد أن أغارت بعض جماعات من العربان المفسدين على الناس وقطعوا عليهم الطريق وسرقوهم فصدر أمر إلى مقدمي الدرك جاء فيه «... وقد اتصل بمسامعنا أن بعض المفسدين العربان وغيرهم الخارجين عن الطاعة يخضرون إلى أطراف البلاد ويقطعون الطريق على المسلمين ويأخذون سائر ما معهم من أسباب وغيرها بغفلة أصحاب الأدراك عن محافظة دركهم وغفلتهم وتقصيرهم ومثل ذلك لا نرضاه ولا نقر عليه وقد رسمنا بأن يتقدم أمير اللواء والحاكم الشرعي حال وصول هذا الأمر إليهما وقبل وضعه في أيديهما بطلب أصحاب الأدراك بالشغر المذكور (رشيد) وإلزامهم بمحافظة دركهم والتيقظ بها ليلاً ونهاراً صباحاً ومساءً فإنه متى اتصل بمسامعنا بعد هذا اليوم أنه حصل لأحد من الرعايا ضرر أو سلب أسباب أو أمتعة أو أخذ شيء من بهائمهم أو غير ذلك إن كان في الليل أو في النهار أو في الصباح أو في المساء لا نعرف إحضار المتعدين بأنفسهم وذواتهم إلا من أصحاب الأدراك فإنه لا يقنعنا منهم إحضار المسروق منهم بل يلزمهم كل صاحب درك بإحضار المتعدي على دركه بنفسه وإن لم يحضر به فيكون ذلك بروحه ولا يقبل له عذر مطلقاً ولا حجة وقد حذرناهم ونبهناهم وصار ذنب المقصري عنقه فلا بد من الاجتهد التام في الحفظ والحراسة والحفظ آناء الليل وأطراف النهار...»^{٩٥}.

توضح لنا الوثيقة السابقة عظم المسؤوليات التي ألقيت على كاهل مقدمي الدرك، وأن الإدارة كانت بصفة دائمة تراقبهم وتراقب تحركاتهم، مما أدى هذا بدوره إلى قيام هؤلاء المقدمين بأدوارهم خير قيام، وإن وجد بعضهم في حالة

^{٩٣} محكمة رشيد، س. ٢٨، ص. ٣٠٥، م. ١٠٥٠ .

^{٩٤} محكمة دمياط، س. ٤٥، ص. ٦٠؛ محكمة الباب العالي، س. ١٢٠، ص. ٣٩٢ .

^{٩٥} ص. ١١، م. ١٨؛ محكمة الدقهلية، س. ٩، ص. ١٤٨، م. ٣٤٢؛ الدست. محكمة رشيد، س. ٢٨، ص. ٣٠٥، م. ١٠٥٠ .

تراب فليس من العدل أن يجعل هذا قاعدة نعمها على كل مقدمي الدرك ويجعلنا نضع نتائج لا تمت بأى صلة للصحة ونعمها على كل فترات العصر العثماني.

وعندما كان الصوباشي يعين مقدمي الدرك ويسجل لهم حجة بذلك أمام القاضى فى المحكمة، كانت هذه الحجة توثق بشروط كان عليهم الالتزام بها. فقد ذكرت بعض الوثائق عن هذه الشروط لمقدمي الدرك «أن عليهم إدراك العائط وإغاثة الملهوف وتكتيفه الدرك برجال بأسلحتهم يحفظون الدرك والرعايا ومهمها ضاع من دركه زمن ولايته كان عليه القيام بنظيره لأربابه من ماله وصلب حاله»^{٩٦}.

ما سبق يتضح لنا أن هذه التعهدات من قبل مقدمي الدرك أمام الصوباشي والقاضى كانت تلزمهم بالعمل على ما جاء فيها، وكان هذا دليلاً على أن مقدمي الدرك قد قاموا بأدوارهم الشرطية خير قيام فما دام الشخص المسروق يتبع دركهم فكانوا هم المكلفين بتعويضه فهذا دليل على أنهم كانوا في حالة يقطة تامة خوفاً من حدوث ذلك لأنه سيكون على حسابهم سواء بأموالهم أو بأموالهم، هذا باستثناء بعض المقدمين الذين تهاونوا في أداء عملهم ولم تكن الإدارة بغافة عنهم فكان من الطبيعي أن يعزلوا ويؤتى بغيرهم.

وكان على مقدمي الدرك أيضاً الإشراف على الجسور والخلجان وحفظها وهذا يؤكّد لنا أن مقدمي الدرك كان لهم دور في الحفاظ على المرافق العامة وحمايتها^{٩٧}. وكانوا أيضاً يقومون بحفظ الشون خشية تعرضها لسرقات اللصوص وغيرهم^{٩٨}.

ج. المرتبات

كانت الدخول الخاصة بمقدمي الدرك تأتي عن طريق العوائد التي كانوا يحصلونها من بعض الوكالات وأيضاً الرسوم التي كانت تفرض على الأسواق والبيوت^{٩٩}. وكان الغفر يحصلون على هذه العوائد والرسوم أيضاً وكانت تعرف بـ(عوائد الغفر)^{١٠٠}.

٤. الأوده باشيه أو القلقات

القلقات هي من الكلمة التركية (قوللقي) بمعنى العبودية والرق ثم أصبحت تطلق بعد ذلك على مركز العسكر وأصبح منها (القوللقيجي)^{١٠١} وهو ضابط المخفر^{١٠٢}. وأخيراً فإن هذه الكلمة أصبحت تطلق على مراكز الشرطة التي انتشرت في جميع أنحاء البلاد، وهو ما يشبه في عصرنا الحالي (أقسام الشرطة) أو (نقط الشرطة).

^{٩٦} محكمة مصر القديمة، س ١، ص ٢٥٣، ٢٥٣ م، ٦٧٢، ص ١٣٤، ١٣٤ م.

^{٩٧} محكمة البحيرة، س ٢٧، ص ١٣١، ١٣١ م، ٢٤٦، ص ٥٦٦، ٥٦٦ م.

^{٩٨} على لسان العامة حتى اليوم في مصر يرجع أصلها إلى كلمة قلق التي كانت تعنى الشرطة.

^{٩٩} محكمة مصر القديمة، س ٩٨، ص ٩٠، ٩٠ م، ٣٢٦.

^{١٠٠} محكمة الدقهلية، س ٩، ص ١٤٨، ١٤٨ م، ٣٤٢.

^{١٠١} محمد على الأنسي، الدراري اللامعات، ص ٤٣٩.

أ. كيفية تعيينهم

كان يعمل بداخل القلقات مجموعة من الأوده باشية^{١٠٣} (ضباط صفوف) وكانوا يعينون في الغالب من الانكشارية أو العزيزان^{١٠٤}. وكان لهم رئيس أطلق عليه الوثائق (باش أووده باش)^{١٠٥}. وكان الأوده باشية يرجعون دائمًا إليه للبت في بعض القضايا. وكان جميع الجنود العاملين داخل القلقات يخضعون لرئاسة البلوكاشية^{١٠٦}.

ب. المهام الأمنية للأوده باشية

وقد استخدم كل من الجبرتي والقينالي مصطلح القلقات كنهاية عن الجنود أنفسهم وليس عن المكان^{١٠٧}، وأثناء وجود الفرنسيين في مصر كان يعرف بـ(قولق الفرنسيس) فأورد الجبرتي قصة رجل استغاث إلى الديوان بسبب أن «قلق الفرنسيس قبض على ولده وحبسه...»^{١٠٨}.

وقد انتشر الأوده باشية في جميع أنحاء البلاد سواء في العاصمة أو المدن أو الأقاليم^{١٠٩} وكان لكل أوده باش أتباع يعاونونه ويساعدونه فيما يتعلق بالأمن والحراسة^{١١٠}، وكان الأوده باش يقوم بجولات متعددة أطلقت عليها المصادر مصطلح (السرحة) حفاظاً على أمن المنطقة التابعة له^{١١١}، وكان عليه إبلاغ القاضى على الفور أثناء وقوع بعض الجرائم.^{١١٢} أما في القاهرة العاصمة فقد عرف الأوده باشية الذين تمركزوا بالقرب من بوابة الصوباشي^{١١٣} بـ«أوده باشية البوابة»، وذلك بسبب وجودهم عند بوابته، وكان أوده باشية البوابة يتمتعون بمنزلة كبيرة قياساً بباقي الأوده باشية المتشرين في جميع أنحاء البلاد، وكان ذلك بسبب ارتباطهم بصوباشي القاهرة وجودهم معه بصفة مستمرة^{١١٤}.

إضافة إلى دور الأوده باشية فيما يختص بوظيفة الشرطة، فقد كانت لهم جولات أخرى للنظر في أمر المرافق العامة ومعرفة ما تحتاجه من إصلاحات، فقد أوردت إحدى الوثائق قيام الأمير مصطفى أوده باش طائفه عزيزان بالمنصورة بإبلاغ القاضى بأن أحد المساجد في حاجة إلى بعض الإصلاحات والترميم، مما دفع القاضى إلى إرسال بعض البناءين والمهندسين للنظر في هذا الأمر.^{١١٥}

^{١٠٧} الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٠٩.

^{١٠٨} الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٠٩.

^{١٠٩} محكمة الدقهلية، س ٩، م ٢، ص ٤؛ محكمة دمياط حجج شرعية، رقم ٣٢، حجة ٨٤.

^{١١٠} محكمة الباب العالى، س ١٣٦، ص ٢١٩، م ١٠٨٥.

^{١١١} أحد الدمرداش، الدرة المchanة، ص ٧٥.

^{١١٢} محكمة الدقهلية، س ٩، ص ٢٠٤، م ٤٦٥.

^{١١٣} أحد شلبي عبد الغنى، أوضح الإشارات، ص ١٦٥-١٦٦.

^{١١٤} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ٩٩-١٠٠.

^{١١٥} محكمة الدقهلية، س ٩، ص ٢، م ٢.

^{١٠٣} الأوده باشية من التركية أوده باش: أوده بمعنى غرفة أو حجرة وكلمة باش مثلما ذكرنا بمعنى الرئيس أو القائد ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق على رئيس إحدى الفرق العسكرية بالجيش. انظر: - محمد على الأسى،

الدرارى الالامعات، ص ٥٩؛ أحمد السعيد سليمان، تأصيل ماورد في تاريخ

الجبرتي، ص ٣٢.

^{١٠٤} الدشت، محفظة، ٢١٠، ص ٢٢٦، م ٤٢؛ محكمة مصر القديمة، س ٧٦١،

^{١٠٥} ص ٢٩٠٠، م ٥٩؛ محكمة بولاق، س ٥٩، م ٢٩٠٠.

^{١٠٦} محكمة القسمة العسكرية، س ٨٥، ص ٦، م ٤٨؛ أحد شلبي عبد الغنى، الدرة المchanة، ص ١٦٦.

^{١٠٧} البلوكاشية: هي كلمة تركية تعنى أقسام الجيش. انظر: - أحمد السعيد سليمان، تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي، ص ٤٤.

ج. المرتبات

لم يوجد لدينا ما يؤكّد أن الأوده باشية كانوا يتقاضون مرتبًا نقداً من الخزانة. ففي أجوبة حسين أفندي الروزنامجي على أسئلة علماء الحملة الفرنسية ذكر أن الأوده باشية كانت لهم عوائد يأخذونها على الخمارات^{١١٦} مما يوضح أن دخولهم كانت قائمة على ما كانوا يفرضونه من عوائد ورسوم على بعض الجهات والمناطق.

٥. الصناجق والكشاف

أ. التعيين

كان تعيين الصناجق أمراً خاصاً بالباشا فكان هو الذي يصدر الأمر بتعيينهم ولكنه كان في نفس الوقت يأخذ مشورة الأمراء المحليين، وكان يشترط في تعيين الصننجق أن يكون من بين أمراء المماليك الذين يحملون لقب بك.^{١١٧} ومن الجدير بالذكر أن بعض أغواوات الانكشارية قد تقلدوا هذا المنصب، وحدث ذلك بصفة خاصة في القرن الثامن عشر.^{١١٨}

ب. المهام الأمنية للصناجق

وقد أُسند إلى الصناجق مهمة قيادة شرطة الأقاليم (الولايات) فكان دورهم الأمني يكمن في وجودهم بجميع أقاليم مصر، ولكن هذا لا يمنع أن وجد بعضهم في ضواحي القاهرة، فقد وجد منها إثنان واحد في شمال المدينة بناحية القبة والثاني في الجنوب بناحية مصر القديمة.^{١١٩} وكان الصننجق يعرف بحاكم الولاية هو والكافش. أي أن مصطلح حكام الولايات في الأقاليم كان يطلق على كل من الصناجق والكافش، ولكن الكافش كانوا أقل مرتبة من الصناجق، وقد أوكلت الإدارة إليهم بعض المهام الإدارية والمالية الأخرى بجانب وظيفتهم الشرطية الخاصة بالأمن في الأقاليم. وكان على الصناجق حماية الأهالي في الأقاليم وتوفير الحياة الآمنة لهم ومنع العربان من التعدي عليهم وأخذ أموالهم. وقد وجد مع الصناجق ثلاثة أو杰اقات أخرى كانت تساعدهم في أعمالهم وكان عدد الصناجق الموجودين في مصر أربعة وعشرين صننجق، وقد وضعهم الباشا ليكونوا رهن تصرفه في أي وقت من الأوقات وقد انتشروا في جميع أقاليم مصر، وكان الباشا يعمل دائمًا على تقسيمهم وتفريقيهم خشية تمردهم ضده وذلك إذا اتحدوا^{١٢٠}. وكان من هؤلاء الصناجق أربعة يحضرون من استانبول هم كتخدا الوزير، وقبو丹 الإسكندرية وقبو丹 دمياط، وقبو丹 السويس، أما العشرون الآخرين فكانوا من مصر^{١٢١}.

^{١١٦} عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر، ص ٢٥٦.

^{١١٧} عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ص ٢٠٦.

^{١١٨} Brémond, *Voyage en Égypte*, p. 61-62 ; Brown, *Voyage en Egypte*, p. 152.

^{١١٩} محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢١-٢٠.

^{١٢٠} محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢١-٢٠.

^{١٢١} عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ص ٢٠٦.

^{١٢٢} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٣، ص ٢٢٩.

ج. المرتبات

تتمتع الكشاف بمكانة بارزة ومنزلة مرتفعة في الأقاليم، فلم تقتصر وظيفتهم على الناحية الإدارية فقط بل امتدت لتشمل الناحية الأمنية أيضاً. لذا فقد كانت مرتباتهم مرتفعة ولم تقتصر فقط على المرتبات التقدية بل شملت أيضاً المرتبات العينية، وكانت هذه المرتبات تشكل مصدراً هاماً من مصادر الدخل عندهم.^{١٢٢}

الخلاصة

أولاً: أن الهيكل الإداري لجهاز الشرطة في مصر في العصر العثماني قد جمع بداخله مجموعة من الموظفين التابعين له سواء في العاصمة أو الأقاليم، وبهذا تكون قد تحققت أركانه من حيث وجود هؤلاء الموظفين بداخله ووجود مجموعة من القوانين المنظمة له وتحديد دور كل واحد منهم في القيام بعمله.

ثانياً: لعب الصوباشي دوراً هاماً في مجال المحافظة على الأمن، وكان من أبرز الشخصيات الهامة في جهاز الشرطة نظراً لجولاته المستمرة في تثبيت أساس الأمن المختلفة، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح كان هو المصطلح الشائع له في العاصمة والأقاليم وأيضاً التغور، إلا أنها نجد أن هناك مصطلحات قد استخدمت في العاصمة مثل الوالي والزعيم، وفي الأقاليم استخدم مصطلحاً الصوباشي والوالى فقط، أما في التغور فكان المصطلح المستخدم هناك هو مصطلح الصوباشي فقط. إذن فمصطلح الزعيم لم يكن يطلق إلا على رئيس جهاز الشرطة في القاهرة وضواحيها فقط.

ثالثاً: من الجدير بالذكر أن اختصاصات الشرطة في الوقت الحاضر موزعة بين عدد من الأفراد التابعين لهذا الجهاز، أما في العصر العثماني فقد أقيمت على كاهل أفرادها الإمام بكل هذه التخصصات في وقت واحد، فكان على الصوباشي أن يقاوم الجرائم بكافة صورها المختلفة، ويمنع الغش في العملة وينظم العلاقات والمعاملات بين الأهالي.... إلخ. مما يدل على أن هذه المهام المتنوعة قد أقيمت على كتف رجل واحد وهذا يختلف عما هو عليه الآن.

^{١٢٢} عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكى في مصر في القرن الثامن عشر، ص ٢٦٦.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً الوثائق غير المنشورة

- محكمة الباب العالي وتشمل سجلات ٧٢ مكرر، ١٣٦، ٩٤، ٩٠، ٨٦، ٨٢.
- محكمة القسمة العربية وتشمل سجلات ٦٩، ٦٧.
- محكمة القسمة العسكرية وتشمل سجل ٨٥.
- محكمة جامع الصالح وتشمل سجلات ٣٢٧، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢٠.
- محكمة بولاق وتشمل سجلات ٢٥، ٢٨، ٤٧، ٢٨، ٢٧، ٤٨، ٥٣، ٥٠.
- محكمة باب الشعرية وتشمل سجلات ٦٢٨، ٦٠٠، ٥٩٧.
- محكمة الصالحية النجمية وتشمل سجل ٤٨٠.
- محكمة مصر القديمة وتشمل سجلات ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٢، ١٠١، ١٠٥، ٧٦١.
- محافظ الدشت وتشمل محافظ رقم ١٠٧، ١١٧، ١٢٤، ١٢٢، ٢١٢، ٢١٠، ١٢٥.
- محكمة رشيد وتشمل سجلات ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤.
- محكمة دمياط وتشمل سجلات ٤٥، ٤٥٩.
- محكمة دمياط (حجج شرعية) رقم ٣ حجة ٨٤.
- محكمة الإسكندرية وتشمل سجلات ٣٤، ٥١، ٩٩.
- محكمة البحيرة وتشمل سجل ٢٧.
- محكمة ميت غمر وتشمل سجل ١.
- محكمة مديرية الدقهلية وتشمل سجل ٩.
- محكمة المحلة الكبرى وتشمل سجل ٣٥.
- حجج شرعية لوثائق الواحات حجة رقم ٣٩٢.
- محكمة أسيوط وتشمل سجل ا وقائع.

ثانياً الوثائق المنشورة

قانون نامه مصر الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمة أحمد فؤاد متولى، د ط، مكتبة الأنجلو، القاهرة، دت.

المخطوطات

البكرى (محمد بن أبي السرور)، الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١١٢.

—، اللطائف الربانية على المنح الرحمانية، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٤٢٥.
الماردىنى (أحمد)، الشجرة النعنانية في الدولة العثمانية، مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم ٢١٩٠٢.

المصادر العربية

ابن إياس (محمد بن أحمد الحنفى)، بداع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الجزء الخامس، د ط، القاهرة، ١٩٨٤.

الجبرتى (عبد الرحمن بن حسن)، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.

—، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

الدمداشى (أحمد كتخدا عزبان)، الدرة المسانة في أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩.

شلبي عبد الغنى (أحمد)، أوضاع الإشارات في تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٩٤.

الصواحى (إبراهيم بن أبي بكر)، تراجم الصواعق في واقعة الصناديق، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٦.

الملوانى (يوسف المعروف بابن الوكيل)، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.

المصادر المערבة

استيف، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، مأخوذ من كتاب وصف مصر، الجزء الثانى، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩.

چومار، وصف مدينة القاهرة، مأخوذ من كتاب وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٢.

المصادر الأجنبية

Brémond, G., *Voyage en Égypte 1643-1645*, Ifao, Le Caire, 1974.

Brown, E., *Voyage en Égypte 1673-1674*, Ifao, Le Caire 1974.

Wild, J., *Voyages en Égypte*, Ifao, Le Caire, 1973.

سابعا

المراجع العربية والمغربية

أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

إدوارد وليم لайн، عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، ترجمة سهير دسويم، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩١.

أندريله ريمون، فضول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٧٤.

—، القاهرة، تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، الطبعة الأولى، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٤.

شمس الدين سامي، قاموس تركي، درسعادت، جزءان، ١٣١٧ هـ.

عبد الحميد يونس وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الرابع، د ط، د ت.

عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٤.

عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، مطبعة الآداب، القاهرة، ١٩٧٥.

عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الجزء الأول، مركز كليوباترا، القاهرة، ١٩٩٦.

—، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.

عفاف مسعد السيد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

كمال شريف، أجمل المباني في اللسان العثماني، الجزء الأول، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣١٢ هـ.

ليل عبد اللطيف أحمد، الإدارة في العصر العثماني، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

محمد على الأنسى، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، قاموس تركي، بيروت ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠ م

محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١) المقالة الأولى ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي الروزناجي، كتيب بجامعة القاهرة، ١٩٣٨.

محمد قدرى سعيد، الأمن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠ .
محمد نور فرات، التاريخ الاجتماعى للقانون فى مصر. (١) العصر العثمانى، القاهرة، ١٩٨٦ .
محمد دياب بك، معجم الألفاظ الحديثة، مطبعة السعادة، ١٣٣٧ هـ / ١٩١٩ م
يعقوب سركيس، مباحث عراقية، بغداد، ١٩٥٥ .

ثاماً

المراجع الأجنبية

Oğlu, M.S., *Osmani tarihi Luğati*, İl bas, İstanbul, 1988.

Shaw, S., *The Financial and Administrative Organization of Ottoman Egypt*, London, 1962.

تاسعاً

الرسائل الجامعية

خالد حامد أبو الروس، مدينة مصر القديمة في القرن السابع عشر الميلادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، إشراف أ.د. محمد عفيفي، ٢٠٠١ .
مرفت أحمد السيد، الشرطة في مصر في القرن السابع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة،
إشراف أ.د. محمد عفيفي، ٢٠٠٥ .

عاشرًا

الدوريات

عبد الوهاب بكر، الضبط الاجتماعي في القاهرة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، بحث ضمن أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي في العصر العثماني، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد خاص (٥٧)، مركز النشر بجامعة القاهرة، ١٩٩٢ .